تطورات القطاعات المصرفية العربية خلال الربع الأول من عام 2020 في ظل انتشار جائحة كوفيد-19

شكل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد تحدياً جدياً للمصارف العربية، لجهة تأثيره على الأرباح المتوقعة ونمو التمويل الذي قد يكون محدوداً خلال العام الحالي، حيث من المتوقع ان تركز المصارف على المحافظة على مؤشرات جودة الأصول بدل التوسع في منح تمويلات جديدة في ظل الأزمة الحالية. ويتمثل جزء من مخاطر التمويل في أن نسبة كبيرة من ودائع المصارف الخليجية بشكل خاص، مصدرها الشركات الحكومية أو المملوكة للدولة، والتي تتراوح ما بين 10% إلى 35% من إجمالي الودائع، حيث قد تقوم تلك الشركات بسحب جزء من تلك الودائع. ورغم ذلك فإن معظم التوقعات تشير إلى إمكانية أن تحقق غالبية المصارف العربية استقراراً في أرباحها خلال العام 2020، على الرغم من انتشار جائحة كورونا والذي تزامن مع هبوط كبير في أسعار النفط. يلقي التقرير التالي الضوء على تأثير جائحة كورونا على بعض مؤشرات القطاعات المصرفية العربية خلال الربع الأول من العام 2020. مع الإشارة الى انها تشمل فقط القطاعات المصرفية العربية التي تتوفر لها بيانات الربع الأول من العام الحالي.

1. القطاع المصرفي الإماراتي

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي الإماراتي حوالي 851.7 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2020، بزيادة 1.4 % عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 537.9 مليار دولار، بزيادة 13.4% عن نهاية العام 2019، وبلغت حسابات رأس المال 100.7 مليار دولار مسجلة تراجعاً بحوالي 5.9% عن نهاية العام 2019. أما بالنسبة لحجم الإئتمان الذي ضخه القطاع المصرفي الإماراتي حتى نهاية الربع الأول من العام 2020 قد بلغ حوالي 447 مليار دولار، بتراجع حوالي 0.4% عن نهاية عام 2019. وتوقعت وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني في شهر مايو 2020، ارتفاع القروض المتعثرة وتكلفة المخاطر لدى المصارف الإماراتية خلال الأشهر القادمة، بسبب انخفاض أسعار النفط الحاد، وتراجع النشاط الاقتصادي نتيجة تداعيات احتواء فيروس كورونا المستجد. كما توقعت ارتفاع الخسائر الائتمانية خلال الفترة الممتدة ما بين 2020-2021، مما سيؤدي إلى تراجع في ربحية المصارف الإماراتية. ومن جهة أخرى، توقع مصرف الإمارات المركزي أن يبدأ انتعاش النشاط الاقتصادي الإماراتي في النصف الثاني من العام 2020.

وقد شهدت الأنشطة الاقتصادية في الربع الأول من 2020 تحركات متباينة حيث جاء أداء الاقتصاد الإماراتي جيداً خلال الشهرين الأولين من العام. وأكد المصرف المركزي أنه من المرجح أن يؤثر برنامج الدعم الموجه من جانبه وحزم التحفيز الاقتصادي التي أعلنتها الحكومات المحلية بشكل إيجابي على مؤشر مديري المشتريات وأسعار العقارات والتوظيف ونمو الائتمان، وأوضح أن متوسط إنتاج الإمارات من النفط سيبلغ 2.984 مليون برميل يومياً خلال العام 2020 وذلك تماشيًا مع اتفاق أوبك. وأظهر التقرير أن سوق العمل في دولة الإمارات شهد نشاطاً خلال الربع الأول من العام 2020، حيث زاد التوظيف في القطاع الخاص بنسبة 1.3% على أساس ربع سنوي و2% على أساس سنوي في الربع الأول من العام مقارنة بزيادة قدرها 0.3% و0.2% على

التوالي في الربع السابق. كما بلغ حجم الوظائف في القطاع الخاص 5.1 مليون وظيفة حيث تمت إضافة 64 ألف وظيفة جديدة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري.

جدول 1: البيانات المالية للقطاع المصرفي الإماراتي (مليون دولار)

	2019	الربع الأول 2020	نسبة التغير %
الموجودات	840,256	851,744	1.4
الودائع	474,284	537,875	13.4
القروض	448,765	446,974	(0.4)
رأس المال	107,091	100,723	(5.9)

المصدر: المصرف المركزي الإماراتي.

رسم بياني 1: البيانات المالية للقطاع المصرفي الإماراتي (مليار دولار)

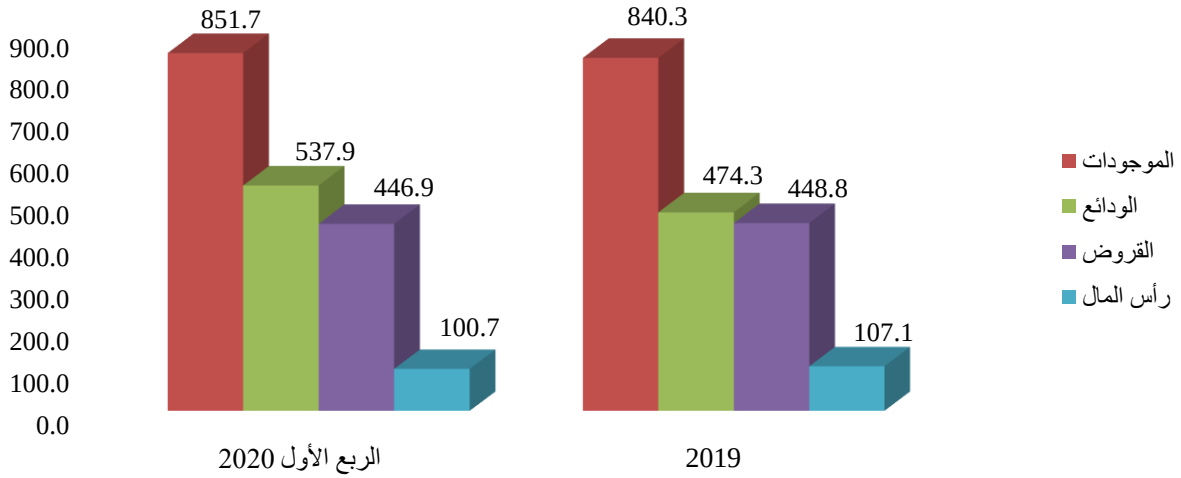

من جهة أخرى، انعكست تطورات فيروس كورونا المستجد على القيم السوقية للمصارف الإماراتية والتي شهدت تراجعاً حاداً، حيث تفقدت نحو 144 مليار درهم (39 مليار دولار) خلال الربع الأول من العام 2020، وهو ما يمثل تراجعاً بنحو 30%. وقد بلغ حجم متوسط الخسارة لأكبر 5 مصارف إماراتية حوالي 36.6% بين الفترة الممتدة بين خلال الفترة المذكورة.

جدول رقم 2: القيمة السوقية لأكبر 5 مصارف إماراتية (مليار دولار)

	نهاية 2019	نهاية الربع الأول 2020	نسبة التغير %
بنك أبو ظبي الأول	15.16	9.65	(36.35)
بنك الإمارات دبي الوطني	13.00	7.23	(44.38)
بنك أبو ظبي التجاري	7.92	4.63	(41.54)
بنك دبي الإسلامي	5.51	3.60	(34.66)
بنك أبو ظبي الإسلامي	5.39	3.99	(25.97)
متوسط التغير			**(36.58)**

المصدر: Inveting.com.

2. القطاع المصرفي السعودي

شكلت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي السعودي حوالي 726.6 مليار دولار بنهاية الربع الأول من العام 2020، أي بزيادة 3.6% عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 482.8 مليار دولار، بزيادة 0.8% عن نهاية العام 2019، وبلغت حسابات رأس المال 102.6 مليار دولار مسجلة تراجعاً بحوالي 2.2%. أما بالنسبة لحجم الإئتمان فقد بلغ حوالي 560.3 مليار دولار، بزيادة بحوالي 5.5% عن نهاية عام 2019. كما أظهرت بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي تراجع أرباح المصارف بحوالي 38.4% على أساس سنوي في حتى أبريل، كما أعلنت عن أول ضخ للسيولة موجه للمصارف بقيمة 50 مليار ريال (13.3 مليار دولار) لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي وتمكينه من الاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص. وسجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص نمواً بحوالي 12% خلال الربع الأول من العام 2020. وبالتوازي مع ذلك، من المتوقع أن تتراجع إيرادات الفوائد للقطاع المصرفي نتيجة لانخفاض متوسط أسعار الفوائد في السوق والتسهيلات التي تقدمها هذه المصارف للقطاع الخاص وتأجيل اقساط القروض.

جدول 3: البيانات المالية للقطاع المصرفي السعودي (مليون دولار)

	2019	الربع الأول 2020	نسبة الغير %
الموجودات	701,634	726,558	3.6
الودائع	478,928	482,797	0.8
القروض	531,157	560,277	5.5
رأس المال	104,878	102,581	(2.2)

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

ومن جهة أخرى، حققت المصارف السعودية أرباحاً بحوالي 12.6 مليار ريال (3.4 مليار دولار) خلال الربع الأول من العام 2020، مقارنة بحوالي 13.80 مليار ريال (3.7 مليار دولار) خلال الفترة نفسها من العام 2019، مسجلة تراجعا بلغ 8.1 %.

رسم بياني 2: البيانات المالية للقطاع المصرفي السعودي (مليار دولار)

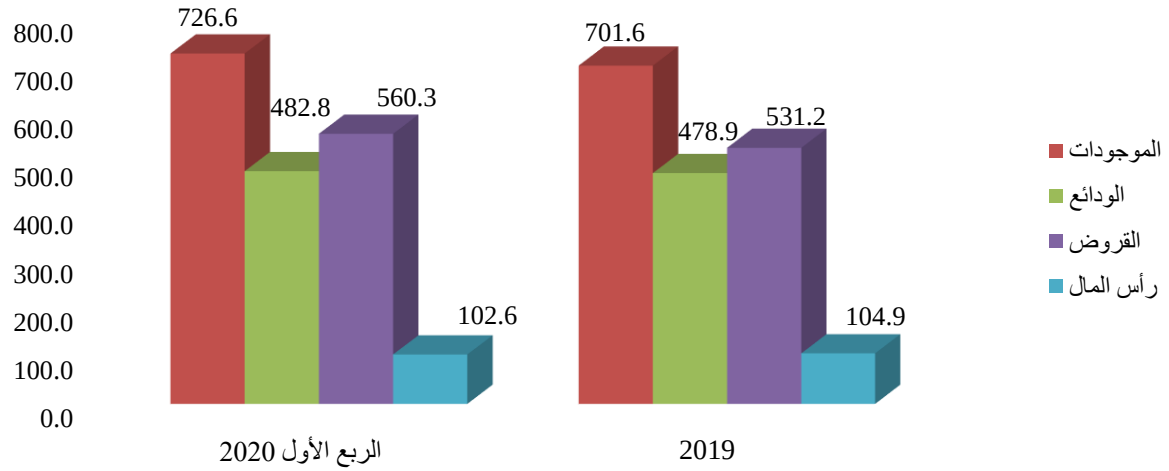

كما تأثرت القيمة السوقية للمصارف السعودية بأزمة فيروس كورونا المستجد، حيث بلغ متوسط الخسارة للقيمة السوقية لأكبر 5 مصارف سعودية حوالي 30.9%.

جدول رقم 4: القيمة السوقية لأكبر 5 مصارف سعودية (مليار دولار)

	نهاية 2019	نهاية الربع الأول 2020	نسبة التغير %
البنك الأهلي التجاري	49.25	34.7	(29.54)
مصرف الراجحي	65.40	53.8	(17.74)
بنك الرياض	24.00	14.96	(37.67)
مجموعة سامبا المالية	32.45	20.12	(38.00)
البنك السعودي الفرنسي	37.90	25.85	(31.79)
متوسط التغير			**(30.95)**

المصدر: Inveting.com.

3. القطاع المصرفي القطري

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي القطري حوالي 436.4 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2020، بزيادة 2.5 % عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 245.4 مليار دولار، بزيادة 5.2%، وحسابات رأس المال 44.5 مليار دولار بزيادة 4.2%. أما بالنسبة لحجم الإئتمان فقد بلغ حتى نهاية الربع الأول من العام 2020 حوالي 278.1 مليار دولار، بزيادة 5% عن نهاية عام 2019. وتحديداً، بلغ حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص حوالي 184 مليار دولار، أي نسبة 66% من مجمل الإئتمان.

وساهم توجه قطر نحو تبني سياسات اقتصادية منفتحة وإرساء اقتصاد متنوع في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية من خلال إطلاق مشاريع تجسد قيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوفر فرص استثماريّة واعدة في القطاع اللوجستي والأمن الغذائي والتعليم والصحة والسياحة والرياضة. وتمكنت قطر من المحافظة على تصنيفاتها الائتمانية العالية، حيث عمدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني في شهر أبريل 2020 الى تثبيت التصنيف الائتماني لقطر مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما أكدت الوكالة بأن الوضع الائتماني لدولة قطر يعكس الميزانية العامة القوية لها، واحتياطيات النفط والغاز الهائلة، ودخل الفرد المرتفع، واعتبرت أن هذه العوامل لها قدرة كبيرة على امتصاص الصدمات وتخفيف تعرض الإيرادات الحكومية للانخفاض المؤقت بسبب أسعار النفط.

جدول 5: البيانات المالية للقطاع المصرفي القطري (مليون دولار)

	2019	الربع الأول 2020	نسبة التغير %
الموجودات	425,702	436,423	2.5
الودائع	233,283	245,434	5.2
القروض	264,888	278,089	5.0
رأس المال	42,698	44,491	4.2

المصدر: المصرف المركزي القطري.

رسم بياني 3: البيانات المالية للقطاع المصرفي القطري (مليار دولار)

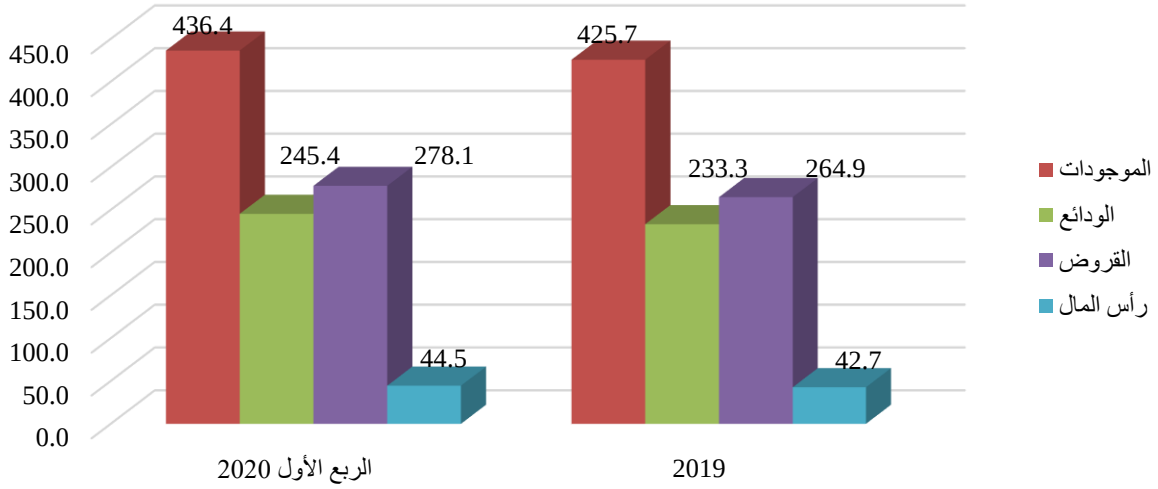

أعلنت بورصة قطر تراجع أرباح الشركات المدرجة لديها خلال الربع الأول من 2020 بنسبة 20.4% على أساس سنوي. وكانت أرباح الشركات المدرجة ببورصة قطر قد سجلت 10.54 مليار ريال (2.92 مليار دولار) خلال نفس الفترة من عام 2019. أما بالنسبة لأكبر 5 مصارف قطرية فقط بلغ متوسط الخسارة في قيمتها السوقية حوالي 15.8% خلال الربع الأول من العام 2020.

جدول رقم 6: القيمة السوقية لأكبر 5 مصارف قطرية (مليار دولار)

	نهاية 2019	نهاية الربع الأول 2020	نسبة التغير %
بنك قطر الوطني	20.59	16.8	(18.41)
مصرف قطر الإسلامي	15.33	14.36	(6.33)
البنك التجاري	4.7	3.89	(17.23)
مصرف الريان	3.96	3.66	(7.58)
بنك الدوحة	2.55	1.8	(29.41)
متوسط التغير			**(15.79)**

المصدر: Inveting.com.

4. القطاع المصرفي الكويتي

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي حوالي 236.2 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2020، بزيادة 0.8% عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 141 مليار دولار، بتراجع 2% عن نهاية العام 2019، وبلغت حسابات رأس المال 30.4 مليار دولار مسجلة تراجعاً بحوالي 2.4%. أما بالنسبة لحجم الائتمان فقد بلغ حوالي 133.3 مليار دولار حتى نهاية الربع الأول من العام 2020، بانخفاض 1% عن نهاية عام 2019. وبلغ حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص حوالي 127 مليار دولار، ما يشكل نسبة 95% من مجمل الائتمان.

أكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني في مارس 2020 إن وضع القطاع المصرفي الكويتي ما يزال مستقراً، وسط توقعات بنمو قوي للاقتصاد غير النفطي الذي سيقدم دعماً لائتمان المصارف الكويتية. كما أضاف التقرير الصادر عن موديز أن توقعات نمو

الاقتصاد النفطي في الكويت بنسبة 3% خلال العام الجاري، مقارنة بنحو 2.5% خلال العام 2019 سيدعم تنشيط الأعمال في المصارف المحلية. وأشار التقرير أن المصارف الكويتية تركز على القروض العقارية والشخصية وهو ما يشكل مخاطر عالية في ظل تزايد تقلبات السوق العقاري.

جدول 7: البيانات المالية للقطاع المصرفي الكويتي (مليون دولار)

	2019	الربع الأول 2020	نسبة التغير %
الموجودات	234,355	236,164	0.8
الودائع	143,961	141,027	(2.0)
القروض	134,628	133,319	(1.0)
رأس المال	31,102	30,350	(2.4)

المصدر: المصرف المركزي الكويتي.

رسم بياني 4: البيانات المالية للقطاع المصرفي الكويتي (مليار دولار)

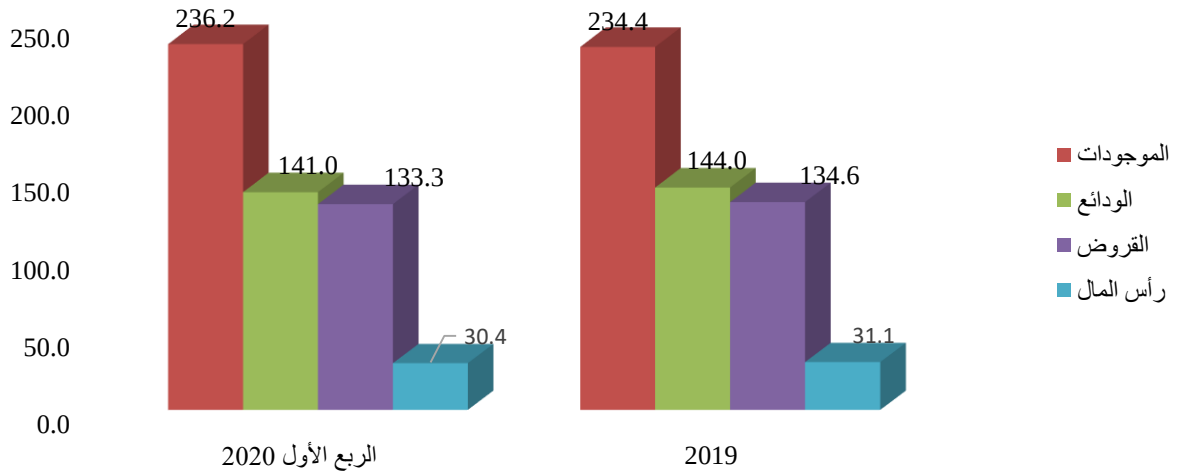

وشهدت البورصة الكويتية انخفاضاً كبيراً في الرسملة السوقية، وسجلت أكبر 5 مصارف كويتية متوسط خسارة في القيمة السوقية بحوالي 22.5% خلال الربع الأول من العام 2020.

جدول رقم 8: القيمة السوقية لأكبر 5 مصارف كويتية (مليار دولار)

	نهاية 2019	نهاية الربع الأول 2020	نسبة التغير %
بنك الكويت الوطني	1,019	720	(29.34)
بيت التمويل الكويتي	81	627	(22.69)
بنك بوبيان	610	487	(20.16)
بنك برقان	304	205	(32.57)
بنك الخليج	226	208	(7.96)
متوسط التغير			**(22.54)**

المصدر: Inveting.com.

5. القطاع المصرفي العُماني

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العُماني حوالي 93 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2020، بزيادة 0.4% عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 62.7 مليار دولار، بزيادة 2% وبلغت حسابات رأس المال 14.6 مليار دولار بزيادة بحوالي 3.8%. وبلغ حجم الائتمان حتى نهاية الربع الأول من العام 2020 حوالي 67.7 مليار دولار، بزيادة بحوالي 2.2% عن نهاية عام 2019.

جدول 9: البيانات المالية للقطاع المصرفي العُماني (مليون دولار)

	2019	الربع الأول 2020	نسبة التغير%
الموجودات	92,711	93,049	0.4
الودائع	61,447	62,695	2.0
القروض	66,289	67,716	2.2
رأس المال	14,034	14,571	3.8

المصدر: المصرف المركزي العُماني.

رسم بياني 5: البيانات المالية للقطاع المصرفي العُماني (مليار دولار)

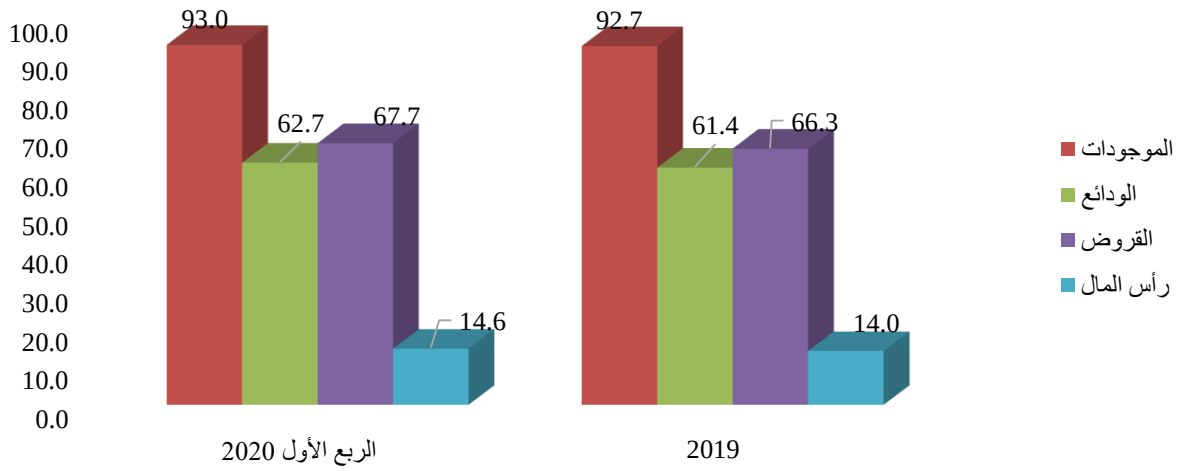

من جهة أخرى، كان لفيروس كورونا المستجد وانخفاض في اسعار النفط تأثيراً مباشراً على الأسواق المالية في سلطنة عُمان. وأظهرت البيانات عن انخفاض في حجم القيمة السوقية للمصارف العُمانية، حيث بلغ متوسط الخسارة لأكبر 5 مصارف عاملة في سلطنة عُمان حوالي 16.9% خلال الربع الأول 2020.

جدول رقم 10: القيمة السوقية لأكبر 5 مصارف عُمانية (مليار دولار)

	نهاية 2019	نهاية الربع الأول 2020	نسبة التغير %
بنك مسقط	0.41	0.338	(18.16)
بنك ظفار	0.12	0.09	(26.83)
البنك الوطني العماني	0.18	0.16	(13.04)
بنك صحار	0.10	0.08	(22.33)
بنك نزوى	0.09	0.09	(4.26)
متوسط التغير			**(16.92)**

المصدر: Inveting.com.

6. القطاع المصرفي الأردني

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي الإماراتي حوالي 76.8 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2020، بزيادة 1.5 % عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 49.3 مليار دولار، بزيادة 0.01% وحسابات رأس المال 11.5 مليار دولار مسجلة تراجعاً بحوالي 1.3% عن نهاية العام 2019. أما بالنسبة لحجم الإئتمان فقد بلغ حتى نهاية الربع الأول من العام 2020 حوالي 53.2 مليار دولار، بزيادة بحوالي 2% عن نهاية عام 2019. وبلغ حجم الأئتمان الموجه للقطاع الخاص حوالي 35.6 مليار دولار، أي ما يعادل 67% من مجمل الائتمان.

جدول 11: البيانات المالية للقطاع المصرفي الأردني (مليون دولار)

	2019	الربع الأول 2020	نسبة التغير %
الموجودات	75,656	76,757	1.5
الودائع	49,260	49,269	10.0
القروض	52,145	53,190	2.0
رأس المال	11,654	11,501	(1.3)

المصدر: المصرف المركزي الأردني.

رسم بياني 6: البيانات المالية للقطاع المصرفي الأردني (مليار دولار)

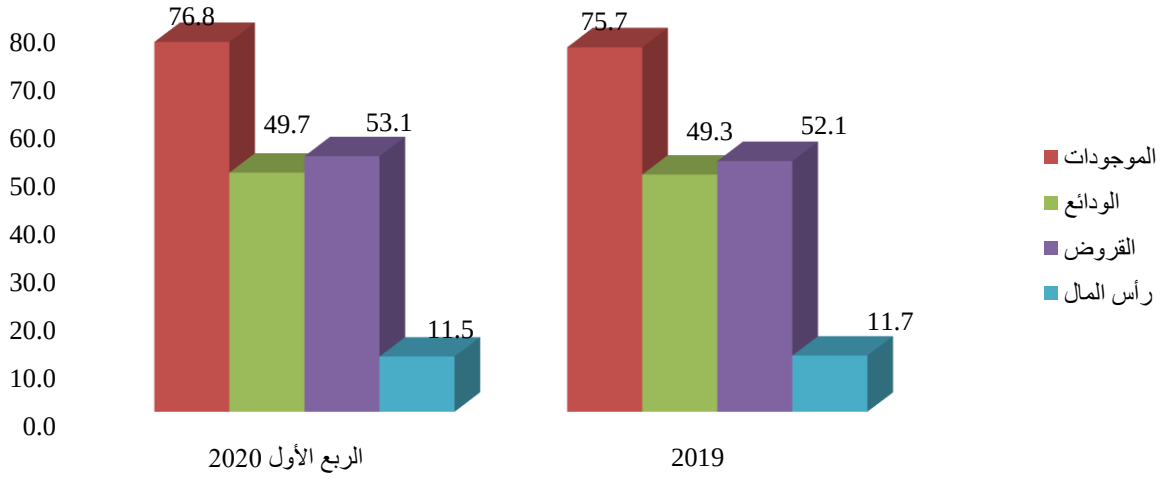

وقد أشار البنك المركزي الأردني إلى أنه من السابق لأوانه التكهن بمدى الضرر الذي لحق بالاقتصاد الأردني بنتيجة انتشار. وكان صندوق النقد الدولي، الذي وافق على برنامج قرض للأردن مدته أربع سنوات بتكلفة 1.3 مليار دولار للأردن، توقع أن ينمو الاقتصاد الأردني بـ 2.1 % عام 2020 وسيرتفع تدريجياً في السنوات القليلة المقبلة إلى 3.3%.

أما بالنسبة للقيم السوقية للمصارف الأردنية، فبعد اغلاق لشهرين لبورصة عُمان، تراجعت أسهم المصارف المدرجة في البورصة حيث بلغ متوسط خسارة أكبر 5 مصارف أردنية حوالي 12.8%.

جدول رقم 12: القيمة السوقية لأكبر 5 مصارف أردنية (مليار دولار)

	نهاية 2019	نهاية الربع الأول 2020	نسبة التغير %
البنك العربي	5.84	4.71	(19.35)
بنك الاســـكان للتجارة والتمويل	5.48	3.66	(33.21)
البنك الإسلامي الأردني	2.8	2.6	(7.14)
بنك المال الأردني	1	0.98	(2.00)
البنك التجاري الأردني	0.8	0.78	(2.50)
متوسط التغير			**(12.84)**

المصدر: Inveting.com.

7. القطاع المصرفي اللبناني

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي اللبناني حوالي 205.6 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2020، بتراجع 3.8% عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 152.8 مليار دولار، بتراجع 5.9% عن نهاية العام 2019، وحسابات رأس المال 20.8 مليار دولار مسجلة تراجعاً بـ 0.02%. أما بالنسبة لحجم الإئتمان فقد بلغ حتى نهاية الربع الأول من العام 2020 حوالي 64.8 مليار دولار، بتراجع 10.7% عن نهاية عام 2019. وبلغ حجم الإئتمان الموجه للقطاع الخاص حوالي 39.7 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 61% من مجمل الائتمان.

جدول 13: البيانات المالية للقطاع المصرفي اللبناني (مليون دولار)

	2019	الربع الأول 2020	نسبة التغير %
الموجودات	216,781	208,550	(3.8)
الودائع	162,374	152,848	(5.9)
القروض	72,596	64,835	(10.7)
رأس المال	20,723	20,719	)2(0.0

المصدر: المصرف المركزي اللبناني.

رسم بياني 7: البيانات المالية للقطاع المصرفي اللبناني (مليار دولار)

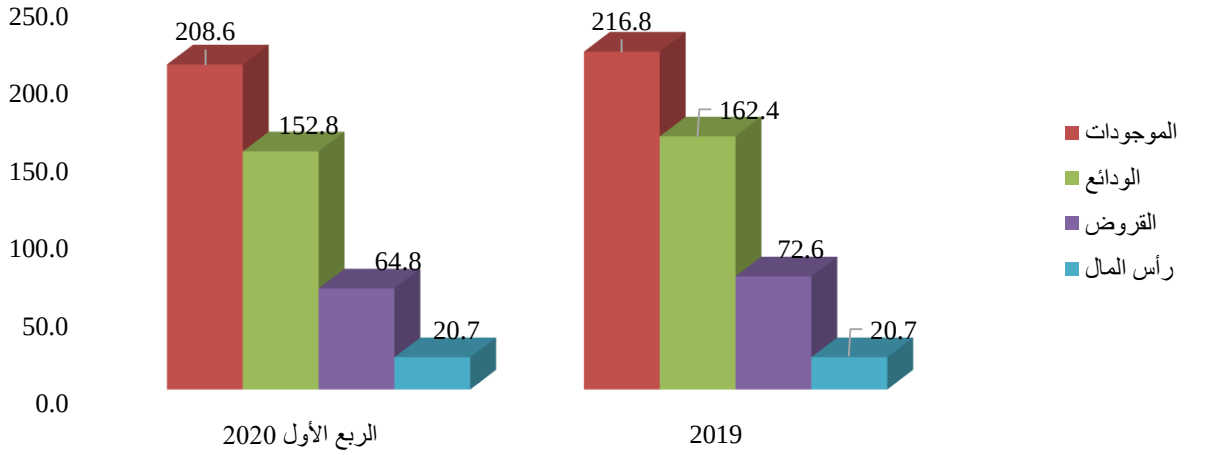

8. القطاع المصرفي المغربي

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي المغربي حوالي 145.3 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2020، بتراجع 2.6% عن نهاية العام 2019. كما بلغت الودائع المجمعة حوالي 109.2 مليار دولار، بتراجع 5.1%، وحسابات رأس المال 14.1 مليار دولار مسجلة زيادة بحوالي 37.8% عن نهاية العام 2019. أما بالنسبة لحجم الإئتمان فقد بلغ حتى نهاية الربع الأول من العام 2020 حوالي 95.2 مليار دولار، بتراجع بحوالي 5.4% عن نهاية عام 2019. وبلغ حجم الإئتمان الموجه للقطاع الخاص حوالي 89.6 مليار دولار أي ما يعادل 94% من الائتمان الإجمالي.

جدول 14: البيانات المالية للقطاع المصرفي المغربي (مليون دولار)

	2019	الربع الأول 2020	نسبة التغير%
الموجودات	149,189	145,258	(2.6)
الودائع	115,112	109,227	(5.1)
القروض	100,695	95,232	(5.4)
رأس المال	10,287	14,180	37.8

المصدر: المصرف المركزي المغربي.

توقع صندوق النقد الدولي في شهر أبريل من العام الحالي انكماش الاقتصاد المغربي خلال 2020 بنحو 3.7% متأثراً بالأزمة الصحية العالمية. وأشار الصندوق بأن المغرب سيمر بمرحلة ركود في العام الحالي رغم الجهود التي بُذلت من أجل التخفيف من آثار فيروس كورونا. ويعود ذلك للانخفاض الكبير في الصادرات والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج والتوقف المؤقت للنشاط الاقتصادي. كما من المتوقع اتساع عجز الحساب الجاري وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى المملكة عام 2020. ولكن من المرتقب احتفاظ المغرب بمستوى كافٍ من الاحتياطيات الرسمية عقب الحصول على التمويل من "خط الوقاية والسيولة".

رسم بياني 8: البيانات المالية للقطاع المصرفي المغربي (مليار دولار)

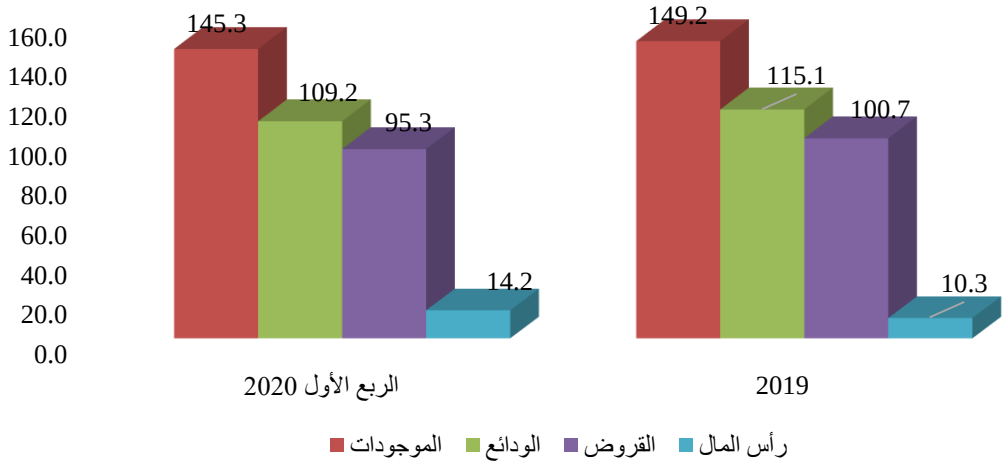

خاتمة

يواجه العالم في الوقت الراهن اضطرابات اقتصادية أشد حدة مما شهدناه أثناء الأزمة المالية العالمية وتتزايد حالياً الضغوط على النظم المصرفية. وتشير توقعات كثيرة إلى تعرض القطاعات المصرفية حول العالم لصدمة أشد مما شهدته أثناء أزمة عام 2008. ولتخفيف تأثيرات الأزمة الحالية، اتخذت السلطات المصرفية في المنطقة العربية مجموعة من التدابير لتوفير الدعم من المالية العامة بالتوازي مع فتح خطوط سيولة من قبل المصارف المركزية العربية. ومن جهته قدم اتحاد المصارف العربية بعض التوصيات للمصارف العربية بهدف التعامل من الأزمة الحالية تمثلت بالنقاط الست التالية:

1. عدم تغيير القواعد المتبعة حالياً.
2. استخدام الهوامش الوقائية التي جرى بنائها خلال الفترات السابقة.
3. تعديل استحقاقات القروض.
4. عدم إخفاء خسائر العمليات.
5. شرح المعالجات التنظيمية المعتمدة.
6. تعزيز آليات التواصل.

uab-research@uabonline.org

00961 1 861 664

Union of Arab Banks, Riad El Solh, P.O. Box: 11-2416, Beirut, Lebanon.

. All rights reserved. Brief excerpts may be reproduced or 2020© Union of Arab Banks translated provided the source is stated.
Disclaimer: The views, findings and conclusions expressed in this report do not necessarily reflect the views of the Union of Arab Banks' officials or Member Banks.